مجلة الاقتصاد والتنمية
ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/299

المجلد: 13 العدد: 01 (2025) ص 06-20

استثمار الموارد الطبيعية في تطوير التجارة الخارجية في العراق

Investing natural resources in developing foreign trade in Iraq

الدكتور ناجي ساري المالكي [1] *

[1] أستاذ مساعد، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، (العراق)، البريد الإلكتروني. ***najialmaliki1966@gmail.com***

تاريخ الاستلام: 2024/07/07 تاريخ القبول: 2025/05/26 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

تعد الموارد الطبيعية من الموارد الاقتصادية التي تؤدي الى تنويع مصادر الدخل ، كالموارد المالية والارض والنفط والحديد والفوسفات التي تعد من عوامل الانتاج الاساسية في انتاج السلع المختلفة . حيث ان استغلال هذه الموارد بالشكل الصحيح سوف يؤدي الى توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية في المشاريع الاقتصادية المختلفة . اذ تلعب الاستثمارات في استثمار هذه الموارد دورا اساسيا في تطوير الاقتصاد الوطني والذي يؤدي الى تؤدي الى تنويع التجارة الخارجية . وبما ان العراق من الدول الغنية بانواع الموارد فمن الممكن استغلال هذه الموارد عن طريق الاستثمارات الصناعية التي تؤدي الى تنويع القطاعات الاقتصادية ومن ثم تطوير التجارة الخارجية في العراق ، وقد عمل الباحث على المنهج التحليلي النظري والعملي وقد ادت نتائج الدراسة الى الاعتمام بالجانب الاستثماري من خلال الاستغلال الامثل للموارد من اجل تنويع الاقتصاد العراقي الريعي.

الكلمات المفتاحية: الموارد الطبيعية؛ عوامل الانتاج؛ الموارد المالية؛ استثمار الموارد؛ القاعدة الانتاجية؛ التجارة الخارجية.
تصنيف JEL: Q32، F14، O13.

Abstract:

Natural resources are economic resources that lead to diversification of sources of income, such as financial resources, land, oil, iron and phosphate, which are basic production factors in the production of various goods. Exploiting these resources in the correct way will lead to expanding and diversifying the production base in various economic projects. Investments in investing in these resources play a fundamental role in developing the national economy, which leads to diversifying foreign trade. Since Iraq is one of the countries rich in various types of resources, it is possible to exploit these resources through industrial investments that lead to diversifying economic sectors and thus developing foreign trade in Iraq and then develop foreign trade in Iraq. The researcher worked on the theoretical and practical analytical approach, and the results of the study led to the focus on the investment aspect through the optimal exploitation of resources in order to diversify the Iraqi rentier economy.

Keys words: Natural Resources; factors of production; financial resources; Resource investment; production base; foreign trade.
JEL classification codes: Q32 ; F14; O13.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعاني الاقتصادي العراقي من مشاكل كثيرة جدا ابتداء من انهيار البنية التحتية وتدهور مختلف القطاعات الاقتصادية الذي يؤثر سلبا على التجارة الخارجية ، وهذا الامر يتطلب بذل جهود كبيرة من اجل اقامة بنية اقتصادية صلبة يمكن ان تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وترفد الدولة بالموارد الضرورية لتحقيق أهدافها المرسومة ، من خلال استثمار الموارد الاقتصادية بشكل الذي يعمل على النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي ومن ثم تطوير التجارة الخارجية . وعليه فإن الاستثمار الصحيحة والناجحة في استغلال الموارد الطبيعية والبشري ، تعمل على النهوض بالتجارة الخارجية .

1.1 فرضية الدراسة : تستند الدراسة إلى فرضية مفادها ، إن استثمار الموارد الاقتصادية سوف يؤثر ايجاباً على الاقتصاد العراقي بصورة عامة . وعلى التجارة الخارجية بشكل خاص وهذا ما يجعل من المختصين بالشأن الاقتصادي العراقي بذل الجهود من أجل استثمار الموارد الاقتصادية التي من الممكن ان تحقق تنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات .

2.1 مشكلة الدراسة : إن عدم استغلال الموارد الاقتصادية واستثمارها بالشكل الصحيح يؤدي الى مشاكل عديدة ومنها تدهور التجارة الخارجية . لذلك فإن مشكلة الدراسة هي الوقوف على استثمار الموارد الاقتصادية في تنمية التجارة الخارجية، من أجل مواجهة المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي الريعي .

3.1 أهمية الدراسة : تلعب الموارد الطبيعية اهمية اساسية في تطوير التجارة الخارجية من خلال تنويع الاقتصاد العراقي. لذلك فإن أهمية البحث تأتي من خلال الوقوف استثمار هذه الموارد في تنمية التجارة الخارجية ، وماهي التحديات التي تواجه استثمار الموارد في تطوير التجارة الخارجية .

4.1 أهداف الدراسة : إن من اهداف الدراسة والتي من خلالها نبين ان **استثمار الموارد الطبيعية بالشكل الصحيح من أجل تطوير التجارة الخارجية** ، من خلال مواجهة الاقتصاد الريعي عن طريق تنويع الصادرات . ومعرفة ماهي المشاكل التي تعيق استغلال هذه الموارد، وماهي المعالجات التي تؤدي الى تنمية التجارة الخارجية .

2-الموارد الطبيعية (نظرة عامة)

ان التغير في المستوى التكنولوجي والمعرفي ، يؤدي الى الاهتمام بالموارد الطبيعية التي من الممكن استغلالها في الحياة اليومية كالنفط، الغاز والاسعار، وكذلك الارض التي تعتبر المورد الرئيسي للموارد الطبيعية. وهذه الموارد لا يمكن ان تكون لها اهمية دون تدخل الانسان في استخراجها ، واعادة تصنيعها والاستفادة منها في الحياة اليومية للإنسان من اجل اشباع حاجاته الضرورية والاساسية(**عابد، 2019، 1)** .

ولابد من التعريف على المورد ينصرف بدوره على كل ما يصلح في اشباع الحاجات الاساسية للفرد والمجتمع ، حيث ان كل ما يقوم به الفرد او العامل من استغلال المورد الطبيعية من اجل المنفعة الاقتصادية ، واشباع حاجاته الاساسية من غذاء وملبس وغيرها من الحاجات. لذلك يتطلب الاشباع الى شرطين هما : الشرط الاول ، ان الطلب على المورد البيعي هو طلب على السلع والخدمات الغير مباشر .اما الشرط الثاني هو توفر الخبرات التقنية في ايجاد المورد وتحويله الى مورد انتاجي صالح للاستخدام الاقتصادي(**الشمري، 2012، 7)** .

حيث ان هذا المورد بعد ادخال التغيرات الفنية عليه يمكن ان يكون سلعة فائضة عن الحاجة ، وبهذه الحالة يمكن ان يصدر الى الخارج عن طريق التجارة الخارجية من خلال الصادرات والاستيرادات عن طريق التبادل التجاري . اذ ان هذه التجارة ظهرت من خلال سعي الفرد الى رفع المستوى المعيشي له ولعائلته ، ويتم التبادل التجاري من خلال التخصص وتقسيم العمل الذي بدوره يعمل على تنوع وتوفير الانتاج ، ولهذا فان المصطلح العام للتجارة الخارجية والتي تتمثل بالاستيرادات والصادرات **(المسعودي، 2021، 11)**.

ان نتيجة تدهور الموارد الطبيعية ومنها ، الموارد البحرية ، والارض وقد كان من ابرز انعكاسات والاثار الاقتصادية والاجتماعية هي ، استنزاف قدر كبير من الموارد المالية المتاح، والاضرار بالصحة، والانخفاض في الدخل القومي، والتهديد للأمن

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

المائي والغذائي ، واعاقة نمو وتطور الخدمات الحضرية ، وتدهور الاقتصاد الريعي . لذلك ويتطلب الاجراءات والتدابير الرسمية ومن خلال توفر العديد من الادوات العلاجية ومنها : المعايير في الجودة والمنافسة ، وكذلك التشريعات والقوانين ، والتمويل في ظل الوعي الرسمي والمجتمعي . ومن الاسباب الرئيسة في الوضع البيئي المتردي في العراق هو نتيجة الغياب الوعي مع اهمال من قبل المكونات الادارية والبيئية **(القريشي، 2014، 168)**.

لذلك فان الموارد الطبيعية اغلبها تتكون من عمليتان متداخلتان في عملية واحدة هما مخرجات العملية الاقتصادية ومدخلاتها . فالمخرجات تتمثل في الناتج الذي يتم الحصول عليه من العملية الانتاجية والذي يتم تحوله الى استخدامات انتاجية نهائية او وسيطة .اما المدخلات فهي تتمثل في عوامل الانتاج التي يمكن ان في العملية الانتاجية من رأسمال مالي او مادة اولية، ومن خلال القوى العاملة البشرية، او من الارض. وعليه فان هناك الموارد الطبيعية والتي يتدخل الفرد ، او المجتمع من ان يحول هذه الموارد الى سلع انتاجية يمكن الاستفادة منها حاجاته الاساسية .اذ ان المخرجات هي التي تنتج المدخلات الجديدة **(الحاج، 2019، 4)**. وعليه فيمكن فان الموارد الاقتصادية : القيمة الاقتصادية والتي يمكن استغلالها في تحقيق غايات يهدف لها الانسان والمجتمع وكذلك الاشباع. ان اعتماد بعض الدول على مورد طبيعي واحد او موردين كما هو الحال في الدول النفطية والتي تستطيع عن طريق التجارة الخارجية تصديره الى السوق النفطية العالمية ، واغلب الدول النفطية لم تستثمر هذا المورد من اجل تطوير قطاعاتها الاقتصادية الاخرى ، ويمكن لها ان تحصل على التبادل التجاري في اكثر من سلعة واحدة كما هو حال وبعض الدول في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، حيث تخصص مبالغ منخفضة للاستثمار واغلبها في قطاع النفط، ولا يوجد تخطيط اقتصادي صحيح وخاصة في الدول النامية الفقيرة اقتصاديا التي تكون في كثير من الاحيان في دوامة المديونية من المؤسسات الرسمية الدولية كالبنك الدولي ، كما توجد في هذه الدول عدم المساواة في توزيع الايرادات على الافراد ، والدولة هي المسيطرة على القطاعات الاقتصادية دون التخطط الاقتصادي الصحيح ، مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية لدى الافراد وزيادة التضخم في بعض السلع وخاصة الاساسية التي تؤثر على الحياة اليومية للأفراد **(World Bank , 2020,8)** . أن الموارد الاقتصادية في اي دولة هي التي يمكن ان تتصرف بها وان اغلب الموارد يتدخل الانسان في استخراجها وانتاجها وتحويلها الى مواد انتاجية واستهلاكية وخدمية كما هو الحال في المصانع والمطارات والموانئ واستخراج وانتاج النفط كل ذلك يدخل ضمن فائدة الفرد والمجتمع . وهناك المورد البشري الذي يقوم بالعمل الفكري واليدوي والاداري والفني **(الجبوري، 2021، 13)** .

وان هناك العديد من المميزات التي توفرها الموارد الطبيعية ومنها : ان في بعض هذه الموارد توصف ومن خلال الاقتصاد الوضعي بالندرة ، والتي يمكن ان تحتاج الجهد الذي يبذل من قبل الانسان من اجل الحصول عليها كما هو الحال الاراضي الزراعية التي لا يمكن استخدام الارض لتربية المواشي والبناء والزراعة في وقت واحد ولكن لها استعمالات بديلة . فالموارد فهي تنمو بمتوالية حسابية فلا يمكن اشباع مختلف الحاجات البشرية ، بينما معدل النمو للسكان فانه ينمو بمتوالية هندسية ، ولكن الموارد الوفيرة فإنها تحتاج الى الجهد الذي يبذل من قبل الانسان لاستخراجها واعدادها بالشكل الذي يمكن الانتفاع من هذا المورد ، وكذلك تعدد السبل في استخدام المورد وعدم الاسراف ويكون التوزيع له بالعدل والحد من الفساد الذي يؤدي الى نضوب بعض الموارد ، وكذلك عدم الاستخدام الصحيح الى بعض الموارد ، فاذا احسن الاستخراج والاستعمال والانتاج ادى ذلك الى وفرة بعض الموارد من اجل الاكتفاء الذاتي والفائض لتصدير عن طريق التجارة الخارجية ومن خلال التبادل التجاري بين دولتين او اكثر **(سحنون ، 2002 ، 86-88)** . ان العلاقات الاقتصادية ، والعلاقة الاجتماعية يكون التبادل بينهما ، ويتم تقديم الترابط الاقتصادي من خلال العرض والطلب عن طريق التوافق للعلاقة الاقتصادية في سوق السلع والخدمات وتكون العلاقة مبنية على الاحترام والالتزام عن طريق حقوق القيمة مقابل تبادل الموارد الاقتصادية من خلال الرابط الاقتصادي المبني على الاحترام والمطالبات ويتم ذلك عن طريق الاتفاق ضمن مجموعات في السوق التبادل للسلع والخدمات **(Blums and Weigand, 2018, p.7)**

لذلك فإن المشكلة الاقتصادية تواجه ثلاث مشاكل رئيسية هي منها (ماذا ننتج، كيف ننتج، لمن ننتج). ان الذي يمتلك الموارد من الممكن ان يحولها وينقلها من دولة الى اخرى أو من سوق الى سوق اخر عن طريق التجارة الخارجية او الداخلية .

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

ويمكن لهذا المورد الاقتصادي ان يؤثر ايجابا أو سلبا على القوى العاملة من الذكور والاناث من خلال تأثير السياسة التجارية في الدخل والاسعار والمنافسة ، فيمكن للتعريفات الجمركية ان تزيد أو تقلل من الايرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق فرض الضرائب والرسوم على الموارد المنتجة والمصدرة او المستوردة تؤدي الى خفض المبالغ المخصصة للموازنة العاملة مما يؤثر على المساعدات الاجتماعية وعلى الاستثمارات او العكس فإن زيادة الايرادات يؤدي الى زيادة المساعدات الاجتماعية وتقديم الخدمات ، وزيادة الاستثمارات **(United Nations ,2009,17)**.

3. المشاكل التي تواجه الاستثمار الموارد الطبيعية في العراق:

يعد الاستثمار من النشاطات الاقتصادية، والذي يمكن ان يؤثر على نقل التكنولوجيا المتطورة ، والمدخرات المحلية، وانخفاض تكاليف راس المال ، تطوير الشركات الخاصة المحلية من خلال نقل التكنولوجيا ، وهذا ما يلعبه الاستثمار في النشاط الاقتصادي ، وهناك العديد من الاهمية للاستثمار على المستوى الاقتصادي ومن خلال استغلال الموارد الاقتصادية ومنها ما يلي: **(حمزة، 2012، 25-26).**

- يساهم الاستثمار في نشر اساليب الادارة الحديثة المتطورة، واكتساب الخبرات والمهارات من خلال فرص العمل في الشركات الاستثمارية الاجنبية .
- يساهم الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية، وخاصة في الدول النامية التي تعاني من انخفاض الموارد المالية لديها نتيجة ضعف انظمتها التنظيمية والمالية .
- اسهام الاستثمار في زيادة الدخل القومي عن طريق اضافة نوع من الموارد الاقتصادية المتاحة، او زيادة وتعظيم الموارد ومنفعتها .
- اسهام الاستثمار في زيادة تكوين راس المال الثابت اي زيادة الثروة الوطنية للدولة، ويساهم الاستثمار في زيادة وتنويع الموارد الطبيعية يؤدي الى التقليل من البطالة والفقر.

يرى الاقتصاديون ان هناك علاقة متبادلة بين الادخار والاستثمار حيث تتأثر الاستثمارات المتاحة على التنمية الاقتصادية وعلى التجارة الخارجية والداخلية، من خلال توفر السياسات الاستثمارية الصحيحة التي تختص بزيادة وتنويع الانتاج ، والقوى العاملة التي تؤدي الى زيادة الانتاجية. لذلك تبقى تنمية المدخرات المحور الاساسي للسياسة الاقتصادية من اجل ضمان تمويل الاستثمارات المخططة والمطلوبة للقضاء على الفقر والبطالة وتنويع الانتاج وازدهار حركة النشاط الاقتصادي ، وانتعاش حركة التبادل التجاري، من اجل التخفيف عن المساهم الاول في الناتج المحلي الاجمالي وهو قطاع النفط. حيث الطاقة النفطية في العراق تبقى هي التي من خلالها يمكنها تصدير الفائض من خلال التجارة الخارجية للحصول على الايرادات، ولكن لم يستغل هذا الموارد من اجل تطوير القطاعات غير النفطية، كالقطاع الزراعي، وتوسيع القاعدة الصناعية للصناعات المتوسطة والصغيرة ، وخاصة الصناعة التحويلية ، من اجل رفع المستوى المعاشي للفرد العراقي، كذلك تطوير القطاع السياحي ومنها اثار بابل، اذ ان الدول المتقدمة والناهضة من الدول النامية تسعى الى وتطوير التقنيات والابتكارات والاكتشافات في الحقول الجديدة.. ان انتاج البدائل الجديدة للنفط او لاستخداماته، بل توفر المصادر البديلة للطاقة الاحفورية ، حتى من الممكن ان تنافس النفط من الناحية الاقتصادية ، ويكون هناك تنوع بالصادرات من اجل تنويع التجارة الخارجية . حتى يكون الاقتصاد العراقي متنوع المصادر ، ويمكن ذلك من خلال الاستثمارات في القطاعات غير النفطية **(محمد، 2011، 10-11)** . والجدول (1) التالي يوضح اجمالي الايرادات والاستثمارات للفترة (2018-2022) للقطاعات النفطية وغير النفطية في العراق .

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

جدول رقم (01) : اجمالي الاستثمارات والايرادات للفترة 2018-2022 في العراق

الايرادات والاستثمارات	(تريليون دينار)	(مليون دولار امريكي)
الايرادات المتوقعة الاجمالية	440,0	366,6
الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة	132,0	111,7
نسبة الاستثمارات المقدرة من الايرادات المتوقعة %	30,0	30,5
الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص	88,6	75
اجمالي الاستثمارات المطلوبة	220,6	186,7
نسبة الاستثمارات المطلوبة من الايرادات المتوقعة %	50,1	50,9

المصدر: الخارطة الاستثمارية (2023)، الهيئة الوطنية للاستثمار، العراق، ص 20 .

يمكن ان نوضح من الجدول اعلاه ان الايرادات التي تأتي الى الموازنة العامة في العراقي من خلال تصدير النفط الخام عن طريق التجارة الخارجية بواسطة البواخر او الشاحنات النفطية او الانابيب ، وقد خصصت الدولة العراقية الفترة من عام 2018 وحتى عام 2022 الى معرفة الايرادات المتوقعة فقد بلغت القيمة المتوقعة (366,6) مليون دولار ، ما يعادل (440,0) تريليون دينار عراقي. اما الاستثمارات التي قدرت تصل الى (132,0) تريليون دينار ما يعادل (111,7) مليون دولار ، وقد كانت نسبة الاستثمارات من الايرادات تصل الى (30,5 %) ، واغلب هذه النسبة تذهب الى الاستثمارات النفطية ، والكهرباء . وهذا يدل على ان الاقتصاد لا يستطيع تنويع مصادر الايرادات واستغلال الموارد الطبيعية ، وتنويع مصادر الصادرات ، وانعاش تجارته الخارجية من خلال تخصيص مبالغ للاستثمارات في القطاعات غير النفطية . حيث ان اجمالي الاستثمارات المطلوبة وحسب الخطة الخمسية تصل الى (220,6) تريليون دينار عراقي ، ما يعادل (186,7) مليون دولار ، وهذا ما يتطلب من الايرادات للاستثمارات في القطاعات غير النفطية ، حيث تصل نسبتها الى (50,9 %) ممكن ان تخصص للموازنة الاستثمارية ، والنسبة الباقية (49,1%) ممكن ان تخصص للموازنة التشغيلية . اما الجدول رقم (2) التالي فانه يوضح التوزيع النسبي للاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في العراق .

جدول رقم (02) : اجمالي الاستثمارات والايرادات للفترة 2018-2022 في العراق

القطاعات	الاستثمارات للقطاعات (مليار دينار)	النسبة المئوية للاستثمارات (%)
النفط الخام	7,84683	45,1
الزراعة والغابات والصيد	2,7574	7,7
الصناعة التحويلية	3,4854	9,8
التعدين والمقالع	6,28	0,2
الكهرباء والماء	3,20243	1,9
البناء والتشييد	6,12233	9,5
التجارة	1,8545	5,2
النقل والمواصلات	1,39582	3,9
الخدمات	0,37219	9,5
المال والتأمين والعقارات	2,5677	7,2
المجموع	35,3846	100

المصدر: الخارطة الاستثمارية (2023)، الهيئة الوطنية للاستثمار، العراق، ص 22 .

يلاحظ من الجدول اعلاه ان اغلب الاستثمارات تتجه نحو قطاع النفط ، اذ بلغت قيمة الاستثمارات (7,84683) مليار دينار من الفترة 2018 الى 2022 ، وقد كانت نسبتها تصل الى (45,1 %) من النسبة الكلية للاستثمارات الموزعة على القطاعات الاقتصادية ، وياتي بالمرتبة الثانية من قيمة الاستثمارات في قطاع البناء والتشييد الذي تبلغ (6,12233) مليار دينار ، وقطاع

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

الكهرباء بالمرتبة الثالثة من قيمة الاستثمارات التي قدرت (3,20243) مليار دينار . اما اقل القاعات قيمة في التخصيص الاستثماري فكان قطاع التعدين الذي بلغت قيمته تصل الى (0,2 %) من النسبة المئوية . ومن خلال ذلك فان الاستثمارات لا تتناسب مع الحاجة المطلوبة لتنويع الاقتصاد ، ورغم ذلك يحصل قطاع النفط على الحصة الكبيرة من ناحية التخصيصات الاستثمارية . وهذا يدل على ان الاقتصاد سوف يواجه مشاكل اقتصادية عديدة نتيجة الاعتماد في الموازنة التشغيلية والاستثمارية على الايرادات النفطية.

وبما ان العراق يعتبر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية، اذ ان مورد النفط يعد الاحتياطي الثالث في العالم بعد السعودية وكندا ويقارب الاحتياطي النفطي في العراق (143) مليار برميل من النفط الخام الطبيعي في باطن الارض ، ومن المحتمل يحتل المرتبة الاولى عالميا نتيجة عدم اكتشاف اغلب الاراضي العراقية في المناطق الغربية والشمالية والوسطى والجنوبية . إذ يحتل في الوقت الحاضر المرتبة الثالثة على قائمة الدول الاكبر في العالم من حيث الاحتياطي النفطي بعد كندا والسعودية ، حيث اصبح مورد النفط في العراق المعوق الرئيسي للتنمية في الامد القصير نتيجة اعتماد الحكومات المتعاقبة عليه ، ففي بعض الاحيان ينكمش الاقتصاد نتيجة الازمات الاقتصادية التي تحول دون ارتفاع اسعار النفط العالمية نتيجة قلة الطلب على هذه المادة الاساسية في العالم . لذلك يتطلب من المسؤولين والخبراء الاهتمام من اجل تنويع مصادر النفط من خلال تصفيته وتصديره على شكل مشتقات نفطية وليس نفط خام من اجل زيادة تنويع الصادرات ، وهذا يتم من خلال بناء المصافي النفطية العملاقة ومصانع البتروكيمياويات، والمصانع المرتبطة بمورد النفط ويكون ذلك من خلال الاستثمارات ، وهذا مايؤدي الى تنويع الصادرات (Al-Tabaqjali ,2018,7) . ان الحماية من الازمات الاقتصادية والتي تعرف احدى هذه الازمات ب(نقمة الموارد) والتي ينبغي ان تعمل الحكومة العراقية ،ومن خلال الخبراء الاقتصاديين بمسؤوليتها رغم صعوبة الموقف الاقتصادي الاحادي الجانب عن طريق وضع الخطط الاقتصادية الصحيحة في المجالات المختلفة ومنها القطاع الزراعي ، والصناعي والسياحي ، كذلك قطاع الانشاءات من أجل تنويع الموارد الاقتصادية ، وزيادة وتنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات . ومن خلال ذلك وعلى الرغم من عدم التحكم بالإنفاق الحكومي، فان المسار الاستثماري في العراق يمر بطريق مسدود نتيجة المخاطر التي يمر بها العراق منها المخاطر السياسية و الاقتصادية والاجتماعية واكثرها انتشاراً الفساد المؤسساتي المستشري في كافة مفاصل الدولة العراقية ، وهذا يوضح ان مناخ الاستثمار في العراق يؤدي الى عدم جذب المستثمرين في المشاريع الاستثمارية في القطاعات غير النفطية (برنامج التجارة للتنمية الاقتصادية ، 2015 ، 12) . ولكن هناك الاثار التي تؤدي الى التغير البيئي على الموارد الاقتصادية في العراق والتي تعمل على تجسيد نظام الادارة البيئية الالكتروني في استخدام الطاقة النظيفة ، والعمل في المشاريع الاستثمارية التي تستخدم الطاقة البديلة في الانتاج الصناعي والزراعي من اجل الحفاظ على البيئة والتقليل من الاحتباس الحراري، وهذا ما يتطلب المعايير والاجراءات الرسمية والتدابير الصحيحة في استغلال الموارد الاقتصادية في الانتاج وهناك العديد من هذه المعايير منها (القريشي ، 2014 ، 168) : -

- معيار التشريعات الصحيحة التي يجب ان تعمل في عدم التغير البيئي للموارد الطبيعية.
- المعايير للجودة العالية والمنافسة بين الشركات الاستثمارية ذات الاختصاصات البيئية.
- العمل بالمعيار الحزام الاخضر في مناطق الصحراوية والتي يمكن زراعتها بالمحاصيل المثمرة وفق الطرق الحديثة والواسعة ، وتوفير المياه الجوفية لها واستخدام الزراعة الحديثة التي تعمل بالطاقة البديلة، وعدم تغير البيئة التي تتوفر فيها الموارد وخاصة النفطية التي يمكن الاستفادة منها. ومن خلال ذلك يمكن ان نبين انتاج النفط والصادرات في العراق من الجدول رقم (3)، التالي:

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

جدول رقم (03) : انتاج النفط وصادراته في العراق من عام 2022 حتى عام 2040

السنة	انتاج النفط الخام م \ ب يوميا	قيمة النفط المنتج بالسعر الحقيقي مليار دولار	السعر الحقيقي الثابت لعام 2022 بالدولار للبرميل	النفط المستخدم داخل العراق م \ب يوميا
2022	4,80	112,39	64,19	0,76
2023	4,93	117,05	65,06	0,80
2024	5,07	121,92	65,95	0,85
2025	5,21	127,01	66,84	0,89
2026	5,35	132,32	67,75	0,94
2027	5,50	137,88	68,67	1,00
2028	5,66	143,69	69,60	1,05
2029	5,80	149,79	70,55	1,11
2030	5,98	156,16	71,51	1,17
2031	6,16	162,83	72,48	1,23
2032	6,33	169,79	73,47	1,30
2033	6,52	177,10	74,46	1,37
2034	6,71	184,74	75,48	1,45
2035	6,90	192,75	76,50	1,53
2036	7,11	201,18	77,54	1,61
2037	7,32	209,96	78,60	1,70
2038	7,54	219,18	79,66	1,80
2039	7,77	228,85	80,75	1,90
2040	8,00	238,98	81,84	2,00

المصدر: علي، احمد بريهي (2018)، نمو الاقتصاد العراقي نحو عام 2024، البنك المركزي العراقي، العراق، ص 8.

يلاحظ من الجدول اعلاه انتاج النفط والصادرات الحالية والمستقبلية في العراق ، اذ ان انتاج النفط في عام 2022 يبلغ (4,80) مليون برميل يوميا مقابل قيمة النفط المنتج يصل الى (112,39) مليار دولار، وكان السعر الحقيقي للبرميل يصل (64,19) دولار للبرميل الواحد ، وقد يستهلك العراق في الداخل من المشتقات النفطية بحدود (76) الف برميل يوميا . اما في عام 2004 فقد ارتفع الانتاج النفطي الى (5,07) مليون ب \ ي، ومن الممكن ان يكون سعر البرميل الواحد يصل الى (65,95) دولار للبرميل الواحد مقابل (121,94) مليار دولار القيمة من الايرادات النفطية السنوية ، وقد يصل الاستهلاك المحلي من مشتقات النفط الى (85) الف برميل يوميا. أما في عام 2040 فقد يصل الانتاج النفطي الى (8,0) مليون ب \ي مقابل سعر البرميل قد يرتفع الى (81,84) دولار للبرميل الواحد ، وسوف تكون قيمة الايرادات النفطية السنوية تصل الى (238,98) مليار دولار ، وسوف يرتفع الاستهلاك المحلي نتيجة زيادة عدد السكان حتى يصل الى (2,00) مليون برميل يوميا . وهذا يدل على ان العراق من الممكن الاستفادة من المورد النفطي في المجالات الاقتصادية الاخرى ومنها الصناعية والزراعية من اجل تنويع مصادر الصادرات ومن خلال الاستثمارات .

ومن خلال ذلك فلابد ان يكون هناك الحفاظ على الموارد الطبيعية التي من الممكن عند استخدامها ان تؤثر على البيئة ، حيث ان زيادة درجات الحرارة والجفاف نهري دجلة والفرات والمستنقعات المائية الاخرى، كالبحيرات والاهوار في العراق يأتي نتيجة عدم الاستخدام الصحيح للموارد الاقتصادية ،والتخريب والتلف الى بعض هذه الموارد ، من أجل الاستفادة منها في تطوير الاقتصاد العراقي .ولكن يبدا العكس ان العراق يركز على المورد النفطي فقط دون الاستفادة من الموارد الاقتصادية

 ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

الاخرى ومنها الموارد البشرية الماهرة ، وخاصة في مجالات الهندسية والصناعية والزراعية وكذلك التكنولوجية ،والفساد المؤسساتي في اغلب القطاعات الاقتصادية ،وغياب هذا الوعي مع عدم الاهتمام في بناء الأجهزة للإدارة البيئية وتحسينها. وعليه فإن هذه الاسباب الرئيسية التي تؤدي الى تردي وتدهور الوضع البيئي في العراق ،وهناك انعكاساتها واثار الاجتماعية والاقتصادية وكما يلي **(القريشي، 2014، 165 – 166)**:

- هناك انعكاسات وانخفاض في الموارد المالية المتاحة في استنزاف قدراتها الكبيرة.
- المعوقات في النمو والتطور في الخدمات الحضرية التي استغلت المساحات الزراعية.
- الانخفاض في المستوى المائي والامن الغذائي، ولا توجد حلول في الاعتماد على الزراعة والصناعة في العراق .
- هناك اضرار وانعكاسات وزيادة الامراض، وخاصة الامراض السرطانية في المناطق التي يتوفر فيها المورد النفطي، وكذلك تدهور القطاع الصحي نتيجة الفساد الاداري والمالي .
- انعكاسات واثار في تدهور الاقتصاد الريعي (الاقتصاد الاحادي الجانب)، وكذلك اهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى.
- الأثار والانعكاسات في انخفاض الدخل القومي، نتيجة تدهور القطاعات الاقتصادية.

وعليه فان هناك العديد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة عدم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الصحيح منها ، عدم الاستقرار السياسي والامني، كذلك عدم وضوح الخطط الاستراتيجية الاقتصادية القادرة على حل المشاكل التي يعاني منها هذا الاقتصاد، ولا يوجد جهاز اداري يستطيع ادارة الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل تفشي حالة الفساد المؤسساتي . وهناك حلول ارتجالية انية تؤدي الى اثار سلبية مجمل الاقتصاد نتيجة الاهتمام بالمورد النفطي دون الموارد الاخرى ، مما يؤثر سلبا على الواقع المعاشي على الفرد والمجتمع. وبما ان الاقتصاد العراقي يعاني من تحديات واختلالات ومشاكل كثيرة لأسباب داخلية وخارجية، حيث لايزال هذا الاقتصاد ريعي (احادي الجانب) على الرغم من وفرة الموارد العديدة والمتنوعة، والامكانيات المتاحة فيه. لذلك يتطلب من الجهات ذات العلاقة والمختصين بالشأن الاقتصادي، من الاعتماد على سياسات واستراتيجيات اقتصادية جديدة في العراق. اذ ان انكشاف الاقتصاد العراقي كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) وبدرجة عالية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤثر على تردي التجارة الخارجية **(وزارة التخطيط، 2015، 22 – 23)**.

وهناك الفجوة الكبيرة بين النفقات والايرادات في الاقتصاد العراقي، كذلك عدم كفاية الادخارات التي من الممكن ان تسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة. ولم يكن امام الدولة العراقية خيارا اخر اذا ما أراد ان تكون هناك تنمية في جميع قطاعاته الانتاجية والخدمية، سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، من اجل تأمين واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية التي يمكن من خلالها اعادة وتأهيل القطاعات الاقتصادية عن طريق توجيه جزء من الفوائض النفطية ومنها الايرادات التي تستحصل من تصدير النفط للقطاعات الاساسية ومنها القطاع الزراعي والصناعي، وخاصة زراعة الاراضي الصحراوية بالمحاصيل الاساسية ومنها الحنطة والشعير والاشجار الفواكه المثمرة من اجل ، وكذلك الصناعات التحويلية من اجل التقليل من الاستيرادات للمحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية ، وذلك نتيجة لأهمية هذه القطاعين وما توفرها من السلع الاستهلاك والمصنعة لسد حاجة السوق المحلية والفائض للتصدير، عن طريق التجارة الخارجية. وبما ان الاقتصاد العراقي يحتاج الى التكنولوجيا الحديثة المتطورة ، وكذلك الاهتمام بالقطاع الخدمات من اجل اعادة بناء البنية التحتية ، وخاصة تحسين الطرق البرية وزيادة وتحديث الاسطول البحري العراقي نتيجة تقادم الكثير من الطرق والخدمات في البنية التحتية . ان العراق يملك الكثير من الموارد الاقتصادية التي من الممكن تؤدي الى تنويع مصادر الدخل ، ويمكن ان تحظى بالتنافس السلعي مع العديد من دول العالم ، كذلك الاهتمام بالابتكار والابداعات العلمية من خلال التركيز على البحوث العلمية وتطبيقها في الاقتصاد العراقي، والتي تحتاج الى اعادة وتحديث المعلومات وخاصة التي تقوم بالتطور والتنوع الاقتصادي . وعليه فان هناك اختلاف بين

 ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

الاقتصاد الذي يقوم على الاسس التقليدية الكلاسيكية وخاصة في الصناعة والزراعة ، وبين الاقتصاد الذي يقوم على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا الحديثة المتطورة ، فالاقتصاد العراقي يعتمد على عوامل الانتاج البدائية التقليدية والتي تعتمد على كثافة العمالة البشرية وكثافة راس المال ، ولكن تستخدم الآلات والمعدات في حدود الانتاج الصناعي والزراعي الذي لا يسد حاجة العراق، وعدم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، نتيجة المعوقات التي تمنع جذب الاستثمارات ومنها الفساد الاداري والمالي ، وعدم الاستقرار السياسية في العراق **(داود، 2016، 1034)**.

4. استثمار الموارد الطبيعية في تنمية التجارة الخارجية

يعتمد الاقتصاد العراقي على مورد النفط الخام في تمويل الموازنة العامة التشغيلية والاستثمارية ، وهذا المورد يتأثر بشكل اساسي في تغيرات الطلب والعرض في السوق العالمية للنفط . حيث ان اجمالي الناتج المحلي له مؤشرين رئيسين من هذا المورد الطبيعي . المؤشر الاول هو مؤشرات ميزانيتي الحساب الجاري والتجاري ، كذلك التضخم والانفاق والادخار والاستثمار وهذه المؤشرات تمثل الاداء الاقتصادي العام الذي له صلة بالناتج المحلي الاجمالي. اما المؤشر الثاني فيتمثل بالهيكلية الاقتصادي ، والسيادة القطاعية لسلع الاولية خاصة سلعتي الغاز الطبيعي والنفط الخام . وبما ان اغلب الصناعات التحويلية في العراق تعرضت الى الدمار والنهب والسلب نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق ، وسقوط النظام السابق ، مما ادى الى تراجع الانتاج الصناعي والزراعي وانخفاض التجارة الخارجية ، بسبب انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري من خلال زيادة وتنويع الاستيرادات، وعدم الاهتمام في جذب الاستثمارات ، دون وجود الرقابة على دخول مختلف البضائع غير صالحة للاستعمال ، مما تسبب في تدهور اغلب الصناعات ومنها صناعات الحديد والصلب، والصناعات الجلدية ، والصناعات الغذائية ، وصناعات الغزل والنسيج **(مامندبر اني، 2021، 37 - 41)**.

وعليه فإن من اهم السبل التي يمكن ان تعالج التحديات في الاقتصاد العراقي ، فيمكن توضيح بعض المعالجات والتي من خلالها من الممكن ان نحقق تنويع وزيادة الانتاج ومن خلال التوجه الصحيح في الخطة التنموية ومساراتها واستراتيجيتها ، والتي تجعل من الادارة التنموية التي تستغل الايرادات النفطي في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال الاستجابة الى كافة المعايير للتنمية المستدامة في العراق ، وحتى يضمن الحقوق من موارد طبيعية للأجيال الحالية والقادمة وهذه المعالجات ما يلي **(وزارة التخطيط، مصدر سابق، 7 -17)** :

- لابد من تعزيز التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية ومنها (السياسة المالية والنقدية) من خلال اعداد الخطط الناجحة من اجل تحقيق الاهداف الكلية والقطاعية لهذه السياسة، من اجل الوصول الى النمو المستدام والقضاء على التضخم، وكذلك الاستقرار الاقتصادي، والتوزيع العادل في متطلبات واهداف التنمية ما بين افراد المجتمع العراقي.
- ان من اهم المعالجات في استغلال الموارد بالشكل الصحيح هو تحقيق البيئة الاقتصادية المستقرة، والعمل الحثيث على النمو المستدام لتلك الموارد ، من اجل ضمان توزيع عادل للموارد الطبيعية بين مختلف المناطق في العراق ، ويمكن التوزيع على أساس المؤشرات المحرومية وزيادة واهمية تنمية المحافظات، والكثافة السكانية من خلال الخطط التنموية الصحيحة والناجحة .
- التركيز على الاستثمارات الاجنبية في استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في العراق ، وتأمين المرتكزات والمتطلبات الاساسية التي يمكن ان ترفع من نسبة مساهمة النمو في القطاعات الاقتصادية المختارة كالصناعة والزراعة والسياحة والانشاءات ، ولابد من تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال هذه الموارد .وتفعيل الشراكة الاقتصادية ما بين القطاع العام والخاص والعمل على مساهمة القطاع العام بنسبة (79 %) من اجمالي الخطة الاستثمارية ، بينما

 ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

يساهم القطاع الخاص ما نسبته (21 %) من اجمالي الخطة الاستثمارية ، وهذا ما يؤمن التحول التدريجي للاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق وفق مبدأ الكفاءة والمنافسة .

- التركيز في زيادة المستوى الإنتاجي من خلال استغلال المزيد من الموارد، وانتاجية العمل بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي على المستوى التنافس العالمي . ان تنمية واستغلال الموارد الطبيعية التي يمكن ان تساهم في تنشيط حركة الاقتصاد وتنويع الايرادات، ومن خلال مساهمة الاستثمارات المحلية والاجنبية التي تساهم بشكل مباشر في الحد من الفقر والبطالة، حيث يمكن للأشخاص ومن خلال القطاع الخاص ، استغلال بعض الموارد الطبيعية في زيادة وتنويع الانتاج الزراعي او الصناعي ، وهذا ما يؤدي الى زيادة الايرادات في الموازنة العامة للدولة التي تعتمد بشكل عام على الايرادات النفطية من خلال تصدير النفط الخام عن التجارة الخارجية **(Zhuang And others,2009,12)** .

ونظرا لتركيز على الايرادات التي تأتي من تصدير النفط، ولكن عندما تنخفض اسعار هذا المورد، وعدم استغلال الموارد المختلفة التي من الممكن عند استثمارها تؤدي الى تنويع مصادر الدخل، من خلال الانتاج في القطاعات الاقتصادية الاخرى الرئيسية (الصناعة والزراعة). لذلك يتوجب على الدولة العراقية، وعن طريق المختصين في الشأن الاقتصادي العمل على اقامة المشاريع الانتاجية، والاستهلاكية الصناعية منها والزراعية، والتقليل من الاستيرادات عن طريق فرض الرسوم الجمركية من خلال تطبيق قانون التعرفة الجمركية، أو من خلال الاستثمارات. وعليه فان المسؤولية التي تقع على عاتق الدولة من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي للوصول الى مرحلة الاستقرار الاقتصادي ومن خلال الاصلاح الاقتصادي لمعالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي العراقي، وتشجيع الانتاج المحلي من خلال خفض الاسعار الذي يأتي من الدعم الحكومي. هذا ما يؤدي الى توفير قدر اكبر من المنتجات التي من الممكن تسد الحاجة المحلية ، والتقليل من العجز في الميزان التجاري العراقي وبالنتيجة تقليل الاعباء على ميزان المدفوعات العراقي ومن جانب اخر تقليل النفقات الحكومية، وزيادة الايرادات . **(علي، بدون سنة طبع، 31)**. ومن خلال الجدول (4) التالي الذي يبين التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي في العراق . نلاحظ ان نسبة التجارة من اجمالي الناتج المحلي قد بلغ (60,00%) عام 2017 انخفضت نسبة التجارة من اجمالي الناتج الى (58,00 %) عام 2020. اما نسبة الصادرات من السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي بلغ (33,90 %) عام 2017، انخفض الى (27,80%) عام 2020. وقد كانت نسبة الايرادات من اجمالي الصادرات وصلت الى (4,70 %)، وقد انخفضت الى (1,90 %) عام 2020، ولكن نسبة النفقات من اجمالي الواردات ارتفعت عن نسبة الايرادات حتى بلغت (16,70%) في عام 2017، وانخفضت نسبة النفقات من اجمالي الواردات الى (7,60%). بينما كانت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بلغت (75,18) تريليون دينار عام 2017، بينما انخفضت الصادرات بالأسعار الجارية حتى وصلت الى (59,58 %) تريليون دينار نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية مما ادى الى انخفاض الصادرات وزيادة النفقات الحكومية وخاصة في الميزانية التشغيلية والاستثمارية ، وهذا يدل على ان الاقتصاد الريعي ممكن ان ينهار نتيجة اعتماده على مورد النفط، وهذا يؤدي الى تدهور التجارة الخارجية التي تستورد مختلف السلع والخدمات وتصدر من خلالها مورد النفط الخام، وهناك تدهور في مختلف الصناعات التي كانت تغطي حاجة الدولة من السلع الانتاجية والاستهلاكية التي بدأت في الوقت الحاضر تستورد من الخارج.

جدول رقم (04) : التجارة الخارجية من اجمالي الناتج المحلي في العراق للفترة (2017– 2020)

السنة	2017	2018	2019	2020
التجارة من اجمالي الناتج المحلي %	60,00	66,00	69,00	58,00
الصادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي %	33,90	40,80	38,19	27,80
الايرادات من اجمالي الصادرات %	4,70	2,20	4,00	1,90
النفقات من اجمالي الواردات %	16,70	13,80	15,10	7,60
صادرات السلع والخدمات (تريليون دينار) الاسعار الجارية	75,18	109,73	105,08	59,58

المصدر: البنك الدولي (2023)، مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التجارة في العراق، بنك المعلومات، واشنطن.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

حيث ان هذه الصناعات ومن خلال نمو المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المشاريع الانتاجية التي تتميز بكثافة العمل ورأس المال، والتي كانت تسد الحاجات الضرورية والاساسية، اذ ان هذه المشاريع الاستثمارية للصناعات المتوسطة والصغيرة يمكن ان ترتبط فيما بينها بالارتباطات الامامية والخلفية، اذ تكون هذه الصناعات تحتاج المنتجات الزراعية في الصناعة ، والبعض من هذه الصناعات تحتاج الى المنتجات الصناعية في الزراعة، ويمكن ان تكون هناك منافسة محلية وعالمية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمار الصحيح في المشاريع الصناعية والزراعية**(Al Baghlani, 2018,2)**.

لذلك فان السياسات في الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية المستدامة في العراق والتي تتبنى الاهداف الاستراتيجية الرئيسية لا تطبق على ارض الواقع ، ومع إن الموازنة الشاملة التشغيلية، والاستثمارية لا تبنى على سياسات اقتصادية وطنية، ولا توجد برامج مخططة وطنية على نطاق شامل، وهذا ما يؤثر على الانفاق الحكومي العام، حيث ان موقف السياسات الحكومية تكون غير هادفة من خلال عدم تطبيق برامج التنمية الوطنية بالشكل الصحيح. وعليه فإن هناك بعض المعالجات الاستراتيجية الشاملة للتنمية المستدامة والتي تتم من خلال ، زيادة حصة اجمالي الناتج المحلي لابد من زيادة النمو والتنويع في الموارد الاقتصادية، والعمل على نمو وتشجيع القطاع الخاص . والتوزيع الجغرافي المتوازن للخدمات الاجتماعية والسكن الملائم والبنى التحتية لابد ان يكون هناك مساواة بين المحافظات في المشاريع الاستثمارية .وتنفيذ التخطيط الصحيحة وعلى أسس نوعية الحياة وتنموية مستدامة ، و العمل على تحسين البنية التحتية، وزيادة في الخدمات الماء والمجاري والكهرباء. والعمل على زيادة وتحسين الانتاجية في القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن ، وزيادة وتنويع المشاريع الاستثمارية ، وزيادة التشغيل للقضاء على البطالة والفقر **(برنامج التجارة للتنمية الاقتصادية، 2015، 13 – 14)**. ومن خلال تلك المعالجات يمكن ان تستغل الموارد الاقتصادية بالشكل الذي يتلاءم مع التطور الاقتصادي وهذا ما يعرقل السياسات العملية التنموية في العراق وانكماش الاقتصادي العراقي والذي بالأساس يعتمد على مورد النفط بشكل اساسي. ومن خلال ما تقدم فإن الجدول رقم (5) يوضح النمو في الناتج المحلي الاجمالي العراقي من القطاعات الاقتصادية للفترة من 2020 الى 2022 : حيث يلاحظ من ان القطاعات الاقتصادية الاساسية لها نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ، فقد كانت اعلى نسبة مساهمة في قطاع النفط ، فقد بلغت القيمة الاجمالية في اجمالي الناتج المحلي (144896,9) مليار دينار، وكانت نسبتها في الناتج المحلي تصل الى (41,9 %) عام 2020، ارتفعت الى (167446,5) مليار دينار، وبنسبة (42,5%) في عام 2022، وهذا يدل على ان الاقتصاد العراقي يعتمد على مورد النفط.

جدول رقم (05) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة 2020 -2022(مليار دينار)

القطاعات الاقتصادية	2020	النسبة المساهمة%	2021	النسبة المساهمة %	2022	النسبة المساهمة %
الزراعة	5549,2	1,6	6015,3	1,6	6520,6	1,7
النفط	144896,9	41,9	155764,2	42,2	167446,5	42,5
الكهرباء والماء	2851,4	0,9	3022,4	0,8	3203,8	0,8
الصناعة التحويلية	2529,0	0,7	2794,5	0,8	3088,5	0,9
البناء والتشييد	19131,1	5,5	20432,0	5,5	21821,4	5.5
التجارة	22158,4	6,4	23997,5	6,5	25989,3	6,6
المال والتأمين	13433,0	3,9	13782,3	3,7	14140,6	3,6
الخدمات	24646,7	7,1	25755,8	7,0	26914,9	6,8
الانشطة غير النفطية	110721,6	32,0	117631,5	31,9	125017,3	31,7
المجموع	345917,3	100	369195,5	100	394142,9	100

المصدر: - الهيئة الوطنية للاستثمار (2023)، رئاسة مجلس الوزراء، الخارطة الاستثمارية، العراق، ص 18.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

لقد كانت الانشطة غير النفطية تساهم بالناتج المحلي بقيمة (110721,6) مليار دينار، وبنسبة (32,0 %) عام 2020، انخفضت هذه النسبة الى (31,7%) عام 2022. ويأتي بالمرتبة الثالثة في نسبة المساهم قطاع الخدمات والذي بلغ (7,1%) في عام 2017، انخفضت النسبة الى (6,8%) في عام 2022. اما المرتبة الرابعة في نسبة المساهمة فقد بلغت (6,4%) وقيمة المساهمة تصل الى (22158,4) مليار دينار عام 2020، ارتفعت قيمة المساهمة الى(25989,3) مليار دينار وبنسبة مساهمة وصلت الى (6,6 %) في عام 2022. اما اقل نسبة مساهم فكانت في قطاعات الزراعة والكهرباء والماء والصناعات التحويلية ، وهذا يدل على ان هناك اهتمام وزيادة في الاستثمارات في قطاع النفط واهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى. وهذا يوضح ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل اساسي على مورد النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة، وعدم استغلال الموارد الاقتصادية الاخرى في تنويع مصادر الدخل.

ومن خلال ما تقدم يمكن ان تضع الدولة في اولوياتها التنموية الاهداف الاقتصادية التي تعمل على تنمية الموارد الاقتصادية المتوفرة من خلال زيادة المشاريع الاستثمارية الزراعية والصناعية والخدمية من تحقيق الاهداف الاقتصادية المرسومة في الخطط التنموية ، ومن اجل أن تنسجم هذه الخطط مع الاهداف التنموية من اجل التوازن التجاري من خلال التصدير والاستيراد والذي من الممكن ان ينسجم مع التوازن التجاري العالمي ومن خلال ثلاثة اهداف استراتيجية تعمل على النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي، ومن خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في العراق وكما يلي **(برنامج التجارة للتنمية الاقتصادية ، 2015 ، 14)**:

- **الهدف الاول**: الذي يتمثل باستغلال الموارد الاقتصادية بالشكل الصحيح والتي تنسجم مع اهداف التنمية المستدامة ، من خلال العمل بالخطوات الاقتصادية والسياسية في العراق المستقبلية .
- **الهدف الثاني**: التركيز على الاهداف التي تعمل على زيادة المشاريع الاستثمارية في مختلف المحافظات من اجل بناء العدالة الاجتماعية وزيادة دخل الاسرة عن طريق زيادة الوظائف من خلال استثمار الموارد المتوفرة في تلك المحافظات، والذي يؤدي ذلك الى تنويع الصادرات وبناء تنمية اقتصادية متكاملة .
- **الهدف الثالث**: العمل على تعزيز وتشجيع القطاع الخاص غير النفطي عن طريق تحسين الاداء الاقتصادي من خلال زيادة الانتاجية والنمو المتوقع، وهذا ما يؤدي إلى زيادة النمو المتوازن في الاقتصاد العراقي .

وعليه فان الاهداف التي تحقق النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات والتي تؤدي الى زيادة وتنويع الاقتصاد العراق وأن التنوع في مصادر الدخل يعد حاجة اساسية عن طريق زيادة المشاريع الاستثمارية في قطاعي الصناعة والزراعة، من اجل تنويع صادرات التجارة الخارجية، وتحيق النمو الاقتصادي المتوازن من خلال استغلال الموارد الطبيعية التي تساهم في انعاش الاقتصاد العراقي .

5. خاتمة:

تعتبر الموارد الطبيعية والبشرية اهم الموارد الاقتصادية التي يمكن ان تجعل من الاقتصاد الريعي اقتصاد متنوع الموارد التي يمكن تزيد والانتاج وتنويع مصادر الدخل من خلال استثمار هذه الموارد وبالتالي تطوير الاقتصاد العراقي، وسوف نحاول اختبار فرضية الدراسة.

الفرضية الاولى: إن الازمة الحالية للاقتصاد العراقي هي سوء السياسات الاقتصادية على امتداد عقود منصرمة، ومرحلة من مراحل تداعيات الاقتصاد العراقي الريعي .

الفرضية الثانية: يعاني الاقتصاد العراقي من اشكاليات وتحديات واختلالات واسعة نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني والفساد الاداري والمالي، على الرغم من وفرة الموارد العديدة والمتنوعة.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

الفرضية الثالثة: إن العراق يعاني من ازمات اقتصادية ومالية خانقة ومتعددة لم يمر بها منذ تسعينات القرن الماضي عندما فرض الحصار الاقتصادي على العراق، منها الاحتلال الامريكي للعراق والارهاب.

الفرضية الرابعة: اهمال ومحدودية القطاع الخاص في العملية التنموية في العراق نتيجة انخفاض نسبة مساهمته في النشاطات الاقتصادية المختلفة ، ومن خلال ذلك فإن فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب المحلي وتمويل الاستثمارات تكون منخفضة، وخاص في القطاعات الاساسية .

الفرضية الخامسة: اثار الفساد الاقتصادي التي تمتد على التنمية الاقتصادية ، وهذا ما يؤدي إلى استنزاف الموارد واختلال البنية التحتية الاساسية للاقتصاد العراقي من خلال اهدار الاموال وسوء التخصيص الصحيح لها في المشاريع الانتاجية .

الفرضية السادسة: يؤثر التغير البيئي على الموارد الاقتصادية في العراق، مما اثر سلبا على تنمية الاقتصاد ، وعدم استغلال هذه الموارد الاقتصادية بشكل صحيح ، مما ادى الى انخفاض انتاجية هذه الموارد .

الفرضية السابعة: يعاني العراق من انخفاض الصادرات غير النفطية وزيادة الاعتماد على مورد النفط لم يستطيع العراق استغلال الايرادات النفطية في تنمية الموارد الاقتصادية الاخرى من أجل تنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات.

– تعد مشكلة عدم الاستقرار السياسية، والتي قادت إلى انعدام الرؤى الاقتصادية الواضحة والخطط الاستراتيجية القادرة على حل كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتولد عن ذلك عدم وجود جهاز اداري يستطيع إدارة الاقتصاد ومؤسساته، وكذلك عدم استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة في العراق .

مما سبق، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- أن تكون هناك معالجة لظاهرة الفساد الاقتصادي، ووضع الخطط الصحيحة للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من استنزاف الموارد وتطور البنية التحتية الاساسية كالمارات والموانئ والطرق البرية التي تسهل عملية نقل البضائع من والى العراق .
- استغلال الايرادات النفطية في تنمية الموارد الاقتصادية ، إذ أن العراق يعاني من الاعتماد على مورد النفط وانخفاض الايرادات غير النفطية . وعليه لابد من زيادة الاعتماد على الموارد الاقتصادية الاخرى غير النفطية ، من أجل زيادة الايرادات.
- دعم وتشجيع القطاع الخاص في زيادة الاستثمارات في القطاعات الانتاجية ومنها التصديرية في العراق نتيجة انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في النشاطات الاقتصادية الانتاجية.
- يقترح الباحث بان يكون هناك مناخ استثماري حقيقية للقيام بتنفيذ مشاريع جديدة ومن خلال استغلال الموارد الاقتصادية غير مورد النفط ، من اجل زيادة وتنويع الانتاج المحلي مع توفير كل السبل التي من شانها ان تساهم في جذب الاستثمار منها الاعفاءات والحوافز والقوانين التي تشجع المستثمرين للدخول الى السوق العراقية .
- وضع السياسات الاقتصادية الصحيحة في تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية، من اجل زيادة وتنويع الصادرات، والتقليل من الفقر والبطالة، من خلال زيادة المشاريع الاستثمارية الانتاجية المختلفة .
- نقترح بأن تكون هناك شراكة تجارية بين القطاعين العام والخاص ، من اجل تصدير البضائع والاستيراد من خلال النقل التجاري العراقي. وهذا يؤدي الى انعاش الاسطول البحري والبري والجوي العراقي.

6. قائمة المراجع:

- البنك الدولي(2023)، مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التجارة في العراق، بنك المعلومات، واشنطن.
- القريشي، علي حاتم (2014)، جدوى التخطيط البيئي على تخصيص الموارد الاقتصادية في العراق، مجلة الغري، العدد (32)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

- المسعودي ، توفيق عباس عبد عون (2021) ، دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، العراق .
- الشمري، استبرق فاضل شعير (2012) ، الموارد البشرية والاقتصادية وصنع السياسة العامة (مصر ، الامارات) دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، العراق .
- الخارطة الاستثمارية (2023)، الهيئة الوطنية للاستثمار ، العراق .
- الحاج ، منذر (2019) ، اقتصاديات الموارد، كلية الهندسة الزراعة، جامعة حماه ،سوريا .
- الجبوري، حميدة حسين سوادي عجل (2021) ، اثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق .
- -الهيئة الوطنية للاستثمار (2023) ، رئاسة مجلس الوزراء ، الخارطة الاستثمارية ، العراق
- برنامج التجارة للتنمية الاقتصادية (2015) ، الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، تقرير تقييم الأولويات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق .
- حمزة، حسن كريم (2012)، مناخ الاستثمار في العراق ، مجلة الغري، العدد (23) ، السنة (8) ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق .
- داود، تغريد داود سلمان (2016)، أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد (4) ، المجلد (24) ، العراق.
- سحنون، محمود (2002)، الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية رؤية بديلة، مجلة العلوم الانسانية، المجلد (13) ، العدد (1) ، جامعة قسنطينة ، الجزائر .
- علي ، احمد بريهي (2018)، نمو الاقتصاد العراقي نحو عام 2024 ، البنك المركزي ، العراق .
- علي، ناجي حسين (بدون سنة طبع)، الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار وتنمية مستدامة، وزارة التخطي ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية قسم تنمية القطاع الخاص، العراق .
- عابد، عدة (2019)، اقتصاديات الموارد البشرية ، جامعة بن خلدون ، تيارت ، الجزائر.
- محمد ، سحر قاسم (2011) ، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي ، العراق .
- -مامندبراني ، برزان زياد عزيز (2021) ، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في عدد من الدول النفطية مع اشارة خاصة الى العراق للمدة (2003-2019) ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأدنى ، معهد الدراسات العليا ، تركيا .
- وزارة التخطيط (2015) ، الجهاز المركزي للإحصاء ، خطة التنمية الوطنية ، العراق .

- Al-Tabaqjali. Ahmed(2018) , Investment spending in Iraq Disability: ananalysis of the chronic failure, American University in Sulaymaniyah, Iraq.
- Al Baghlani . Ali Lafta Khalaf(2018) , Investigate the strategies used before Iraqi SMEs to survive the war Environment: The case of the Gulf a company , Academy of Entrepreneurship Journal , Volume 24, Issue 1, The two rivers university , Iraq .
- Blums . Ivars . Weigand . Hans(2018) , Economic Resources vs Assets , University of Tilburg, Netherlands .

- Zhuang . Juzhong And others(2009) , Financial Sector Development, Economic Growth, and Poverty Reduction: A Literature Review , Asian Development Bank , Philippines

- World Bank (2020), Iraq Economic Monitor Navigating the Perfect , Macroeconomics, Trade & Investment Storm , USA .

- United Nations (2009) , Women's control over the economy Resources and access to financial resources Resources, including microfinance, New York

 ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013